الحكومة الالكترونية والبيانات الشخصية - النموذج الهندي

بدأت حكومات عديدة البحث الجدي عن الحلول المثلى لكيفية التعاطي مع التقدم التكنولوجي وخاصة الحوكمة الالكترونية وسرية البيانات الشخصية وكيفية الحفاظ على هذه البيانات من سوء الاستعمال او الاستغلال سياسيا وحتى في التسويق التجاري وظهرت مدارس ونظريات كثيرة في كيفية التعامل مع هذه المعضلة والموازنة بين سرية المعلومات وبين استعمالها لأغراض مختلفة وقد شرحنا مختصرا قبل فترة قصيرة في مقال سابق اشهر المدارس في هذا الموضوع ولكن ما يهمني هنا هو البحث عن نموذج يحتذى يلائم العراق رغم ان البعض سيعترض بحجة ان العراق غير جاهز تكنولوجيا او للعقلية الموجودة او للوضع الثقافي او ربما يرى ان هذا النموذج غير ملائم للعراق وقد يكون مصيباً ولكني أرى من الواجب ان نبدا من نقطة ما لمستقبل البلد وأهله .

بعد اطلاعي البسيط على نماذج الدول المختلفة شدّني النموذج الهندي في التعاطي مع هذه المعضلة وقد نجحوا الى حد بعيد في ذلك مما حدا بدول كثيرة البدء جديا في دراسته لتطبيقه في بلدانهم .

ما هو النموذج الهندي وكيف بدأ ؟

كأي دولة من دول العالم الثالث المتأخر تكنولوجيا كانت الهند تعتمد كليا على الورق في جميع معاملاتها مثل تسجيل الولادات والوفيات الى عقود الزواج الى الصحة وتوزيع المعونات الاجتماعية الى التسجيل في المدارس والجامعات الى التعيين او فتح حساب مصرفي وغيره المئات من اشكال المعاملات ولاتخفى عليكم إمكانية التزوير والتلاعب في هكذا نظام بالإضافة الى الفساد المالي والإداري ولن ينفع نقل العمل من ورقي الى الحاسوب فقط لان أساس المشكلة كما شخّصها المشرع هي تحديد الهوية الشخصية الحقيقية للشخص صاحب المعاملة كذلك فان وجود هوية واحدة موثوق ببياناتها وانها تمثل حقيقية صاحب المعاملة تسهل كثير من المعاملات مثل التقديم للجامعة او الحصول على جواز سفر او إجازة السياقة وغيرها, ومن هنا بدأت الحكومة خطواتها لحل هذه الإشكالية ونقل الهند الى الامام بطرح مشروع Aadhaar أي " الأساسية" وهو اكبر مشروع " Biometric ID " في التاريخ فكل من يسجل في هذا النظام يحصل على رقم خاص مكون من 12 عدد " Randomly Generated" وتؤخذ صورة للمتقدم مع بصمتي الأصابع والعين تفاديا لأي غش او تزوير وللبدا بعملية موثوق بها , كذلك فان هذا النظام عبارة عن (Open API Publicly open Interface) أي ان أي جهة حكومية او مجهز مرخص من قبل الدولة لديه ترخيص للتأكد من هوية الزبون طبعا بموافقة الزبون نفسه , لذلك اصبح التسجيل لشراء شريحة نقال او الحصول على مساعدة اجتماعية حكومية او التقديم للحصول على جواز سفر اسهل واسرع بكثير وبجهد اقل فسهل هذا الامر على المتقدم كثيرا بالإضافة الى انه قطع دابر الفساد والتزوير والوسطاء ووفر للدولة مليارات من الدولارات.

بخلاف جواز السفر او إجازة السياقة فان هذه الهوية ليس لها وظيفة معينة بل انها شاملة لكل شيء ولا يعني الحصول عليها ان المواطن يستطيع الحصول على كل الخدمات ولكنها عبارة عن تأكيد انه هو !!!!!! .

أصبح Aadhaar أساساً للحكومة الالكترونية والى جميع المشاريع الاجتماعية التي تقوم بها الدولة, فمثلا عندما طرحت الهند مشروع الرعاية الاجتماعية لمحدودي الدخل كان Aadhaar هو الأساس تفاديا للفساد وسوء الاستغلال كذلك كان من الصعب فتح حساب مصرفي لذوي الدخل المحدود ولكن بفضل تشجيع الحكومة و Aadhaar تم فتح حسابات مصرفية بسيطة ومحدودة الاستعمال لهذه الفئة من المواطنين يمكن للحكومة من خلالها ان تقوم بتحويل أموال المساعدات مباشرة لحساباتهم وهكذا تم استعمال النظام في معظم مجالات الحياة من التسجيل في المدارس الى الجامعات الى التقاعد وغيرها.

لتقييم أداء هذا النظام خلال السنوات التي مضت فقد قام اكثر من مليار شخص بالتسجيل والرقم في تزايد وتقوم الحكومة بأكثر من 3 مليار تحويل سنويا ووفرت الحكومة اكثر من 25 مليار دولار بتجنب الفساد والوسطاء وسوء الاستغلال وضياع المعاملات .

كاي مشروع كبير واجه هذا النظام مشاكل تقنية ومعارضة شديدة فمثلا واجه كثير من الأشخاص مشكلة بإدخال بصمات الأصابع الكترونيا لتلف الأصابع كعمال البناء كذلك قام المشككون بالنظام بالتشكيك بنوايا الحكومة الحقيقية وان الحكومة ستستعمل البرنامج للدعاية السياسية او محاربة معارضيها ومراقبتهم لذا يحتاج هكذا برنامج الى توعية ثقافية على مستوى البلاد ورقابة حقيقية وصادقة فثقافة شعوبنا ترفض أي تجديد او تغيير .

الهند تؤكد دائما ان فلسفتها تستند على أساس ان البنية التحتية الرقمية (Digital Infrastructure) يجب ان تكون ملكية عامة وليست خاصة بيد بضع شركات تتلاعب بالمواطن وان تدار من قبل الدولة وهذه الفلسفة او الرؤية جوبهت بمعارضة شديدة من قبل الشركات العالمية , ان الهوية او المعلومات الشخصية الرقمية واستعمالها هي أساس الثقة بين المستهلك والمجهز وهذه المعلومات يجب ان يتم الحفاظ عليها من قبل الحكومة الحكيمة تفاديا للاستغلال او التلاعب فاكبر شركتين خاصتين في العالم ولديها كمية معلومات شخصية مهولة هما Facebook و Google وكلنا يعلم كيف يتم استخدام معلوماتنا الشخصية بدون موافقتنا الواضحة لأغراض تجارية او سياسية او حتى تجسسيه وكلتا الشركتين تعمل المستحيل كل يوم للحصول على تفاصيل اكثر عن حياتك واهتماماتك وبمن تتصل لاستغلالها عكس Aadhaar فأنها تدار ن قبل الحكومة ومدفوعة من قبل الحكومة فلا استعمال لبياناتك الشخصية ابدا لأي أغراض سياسية او تجارية او غيرها كذلك لا تدخل في خصوصياتك او طلب تفاصيل اكثر مما هو أساسي فاسمك الكامل وعنوانك الثابت وتاريخ ميلادك وجنسك أساس المعلومات المطلوبة ويمكن إضافة معلومات مهمة أخرى لمصلحتك مثل عنوانك الوظيفي والراتب وعدد الأطفال.

يمكن استعمال هذا النظام بشفافية وذكاء للحفاظ على سرية المعلومات الشخصية فمثلا عندما يروم شخص فتح حساب مصرفي او أي مجهز اخر فانه أولا يسلم له رقمه الشخصي وعندها يقوم المجهز بطلب المعلومات من المركز الرئيسي مع الاخذ بنظر الاعتبار ان المجهز يجب

ان يكون مسجلا مسبقا مع المركز الرئيسي مع الحكومة وان تكون جهة رزينة والجميل ان المجهز غير مجبر على إعطاء تفاصيل عن المعاملة مع الزبون لذا الحكومة لن تعلم شيئا عن تفاصيل المعاملة وعندها لن يكون لدى الحكومة أي تفاصيل لاستعمالها ضد الأشخاص بل فقط ان الموطن استعمل هويته الرقمية وليس كيف ولماذا وهذه احدى جماليات هذا النظام.

ان نظام Aadhaar هو حجر الأساس للحكومة الالكترونية وعليه يمكن بناء عدة تطبيقات الكترونية لخدمة ورفاهية المواطنين مثل الجوازات واجازات السياقة والتقديم للمعونات الاجتماعية والخدمية والتسجيل للجامعات وتوزيع المساعدات التموينية ...ألخ .

الشئ الجميل الاخر في هذا النظام ان أي شخص يروم استعمال هويته الرقمية لشراء أي شي او لطلب خدمة فمثلا ان كان يرغب بالتسجيل مع مجهز انترنت جديد فبعد ان يعطي المجهز رقمه الخاص يستطيع باستخدام هاتفه النقال او الحاسوب تحديد الفترة الزمنية التي يستطيع المجهز الدخول وطلب المعلومات فمثلا ان اراد شراء خدمة من شركة Airtel فما على الزبون الا إعطاء رقمه الى مندوب المبيعات والدخول وباستعمال هاتفه النقال يعطي الشركة مدة يوم واحد فقط لطلب معلوماته الشخصية للتأكد من اسمه وعنوانه وبعد مرور اليوم لن يستطيع المجهز الولوج الى ملف الزبون كذلك يستطيع المواطن السماح للشركة باستعمال معلوماته الشخصية للإعلانات او يمكن ان يرفض كل ذلك بضغطة زر أي ان ان المواطن هو صاحب القرار في كيفية استعمال بياناته الشخصية .

هنالك فوائد أخرى لا حصر لها يمكن للشركات الخاصة الاستفادة من هذا النظام فمثلا تستطيع الشركات بناء تطبيقات لخدمات خاصة يستفيد منها المواطن وتدر الربح على الشركات مثل تطبيقات التحويلات المالية وغيرها الكثير.

إن كانت البنية تدار من قبل الدولة وملكاً للشعب احدى خصائص الفلسفة الهندية فيجب ان يستفيد من هذا النظام المواطن البسيط والعامل والفلاح قبل المترف او المتعلم فكما ان الكثير من الفلاحين والعمال لصبحوا خارج نطاق الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات فان حصولهم على البطاقة الرقمية سيتيح لهم الحصول على خدمات لم تكن متوفرة لهم من خلال الأنظمة السابقة.

السؤال الذي يتم طرحه دائما اذا كانت البيانات ذات قيمة تجارية عالية فكيف سيتم الاستفادة منها هنا مع هذا النظام ؟. علينا أولا ان نعي انه للاستفادة من البيانات يجب أولاً ان تكون هذه البيانات بحوزتنا وان تكون ملكا لنا ليمكننا استعمالها والسؤال دائما من يملك البيانات هل هو صاحب البيانات (المستهلك) ام المجهز ام الوسيط (اعني بالوسيط شركات المفاضلة بين المجهزين كأن تشتري سلعة عبر تطبيق مفاضلة بين عدة مجهزين) وهذه أصبحت معضلة بالنسبة لكثير من الدول مع ان هنالك توافقاً بان المستهلك هو صاحب البيانات وانه لديه مطلق الحرية لكيفية استعمالها باي طريقة يراها الّا ان الامر ليس كذلك عمليا !!!!!

الهند ليس فقط جددت هذا المفهوم وانما طبقته عبر مبادرتين مهمتين رئيستين :

الأولى هي ألزام الشركات المجهزة التي تروم استعمال البيانات الشخصية لاي فرد ان تحصل على موافقته المسبقة وعليه فان المستهلك او الزبون لديه القدرة على تحديد من يستطيع استعمال بياناته ولأي فترة زمنية وكذلك لديه القدرة بالزام الشركة بعدم مشاركة بياناته الخاصة مع أي جهة أخرى او طرف ثالث وعكس المعمول به في دول الغرب وغيرها فان الهند حددت بقوة هذه المعضلة وازالت أي سوء فهم , يستطيع المستهلك إعطاء الشركة موافقته لمشاركة بياناته في اي وقت وكذلك يستطيع الغاء هذه الموافقة في أي وقت أي اصبح المستهلك مالكا لبيانته بدون أي لبس.

المبادرة الثانية هي مفهوم الرقابة البينية " Data Fiduciaries" كمؤسسة رقابية تعمل كأنها مدير اعمال شخصي ومهمتها ان تتأكد ان كل استعمال للبيانات الشخصية من قبل المجهز تكون امنة وضمن الحدود التي حددها المستهلك فلا تلاعب ولا تسريب للمعلومات واولويات هذه المؤسسة هي حماية بيانات المستهلك وليس ربحية المجهز او الجهة التي تستعمل البيانات فمثلا كان الحصول على قرض من أي مؤسسة مصرفية يستوجب تقديم نسخة من بياناتك المالية كاملة ومصدقة لذا فان كل تحويلاتك المالية واستخداماتك لحسابك الشخصي تكون مكشوفة للمقرض اما بوجود هذا النظام وهكذا مؤسسات فيمكن للمستهلك ان يحدد ماهية المعلومات التي يستطيع المقرض الحصول عليها وهو آمن ان بقية المعلومات لن تمس وهكذا نفس المبدأ في مجال الصحة فيمكن للمريض ان يحدد من يستطيع تصفح سجله الطبي وغيرها الكثير من المجالات.

أن الطريق الذي سلكته الهند فيما يخص الانترنت والبيانات واضح وبسيط وهو إعطاء المستهلك المبادرة والقوة والسلطة القانونية للتحكم ببياناته الشخصية وكيفية استعمالها وهذا بفضل حكومة حريصة وبفضل الاستثمار الحكومي ببنية تحتية رقمية قوية ومتماسكة ومتكاملة ومفتوحة وقابلة للتشغيل المتبادل مما مكن مئات الملايين من أصحاب الدخل المحدود او قليلي التعليم من الاستفادة من هذا النظام العالي الثقة والقليل التكلفة.

صحيح ان هذا النظام صنع في الهند للهند ولكنه نظام مرن ويمكن مع بعض التعديلات تطبيقه في اكثر الدول وخاصة في العراق وهذا ما يحصل الان فما يقارب من 30 دولة تدرس هذا النظام وإمكانية تطبيقه في بلدانها مثل أفغانستان, المغرب, الفلبين وبنغلاديش وغيرها من الدول والمثير للانتباه ان عدة من عباقرة التكنولوجيا الرقمية يدعمون هذا النظام واشهرهم بيل غييتس اذ قام بتشجيع هذا النظام وقامت مؤسسته الخيرية بمساعدة البنك الدولي بتمويل الدعم وحسب قوله " قوموا بتطبيق نظام (Aadhaar) في بلدانكم انه استثمار حكيم " صحيح انه استثمار حكيم حيث انه لم يكلف الهند اكثر من دولار واحد لكل مواطن وقد قامت الهند باسترجاع هذا المبلغ عبر التوفير بإلغاء النظام المتخلف والمكلف وعبر اخذ رسوم من الشركات الخاصة لتطبيقاتهم .

كلمة أخيرة: الهند أعطت مثالا واضحا لكيفية تحكم المواطن ببياناته والاستفادة منها خلاف تسليمها الى شركات خاصة تتلاعب به وببياناته آخذين بنظر الاعتبار أن خدمة الانترنت بحد ذاتها تم تصميمها لتكون ملكية عامة وليست خاصة منذ بداياتها داخل وزارة الدفاع الامريكية عام 1969 ومثلها نظام ال GPS وما حصل هو ان الشركات الخاصة بدأت بأنزال تطبيقاتها باستعمال هذين النظاميين والبناء حولهما ومصادرة الملكية العامة وجعلها خاصة وهمها المال والسلطة فقط.

الأنترنت مازال في طور التطور ولكن معظم الدول الغربية مازالت تترنح للاستجابة وتحتاج الى مبادرة قوية لتثيب الحوكمة والبدء في انشاء جهات رقابية حقيقية وقوية للحفاظ على البيانات الشخصية من سوء الاستعمال والاستغلال ورد الاعتبار والثقة للأنترنت فكثير من الحكومات ومنها العراق تعتبر نفسها مسؤولة فقط لتوفير الخدمة وهذا تخلف بحد ذاته وتقصير في مسؤولياتها اتجاه مواطنيها .

أتمنى ان يستفيد المشرع والحكومة والمواطن في العراق من تجارب الاخرين!!!!

مصعب الشيخ علي